

التّقييد بالاقْتباس والتّضمين في ألفيات النحو العربي/

الحروف العاملة أنموذجاً

العائدة رعد زغير

أ. د. محمد فرج توفيق

جامعة بغداد /كلية العلوم الإسلامية /قسم اللغة العربية

ملخص البحث:

أراد الباحث أن يبين أبعاد ظاهرة التّقييد بالاقْتباس والتّضمين في ألفيات النّحو العربي لتذليل الصّعب وكيف اقترب أصحاب ألفيات النّحو باقتباسهم وتضمينهم من القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف والشعر والأمثال وكيف قعدوا القواعد عليها لتيسير وتسهيل النّحو من خلال شراح الألفيات، فكانت تلك الألفيات ميدان الدّراسة، ومدار البحث، في القسم الأخير من أقسام الكلم (الحروف)، أشتمل البحث مبحثين؛ المبحث الأول: فصل القول في الحروف، أما المبحث الثاني: فكان حقه الحروف العاملة عمل ليس (ما، لا النّافية للجنس) ، و الحروف المشبهة بالفعل (أن، إنّ- كأن)).

Research Summary :

The researcher wanted to show the dimensions of the phenomenon of quotation and embedding in Arabic grammar alphabets to overcome the difficulty, and how the grammarians approached by quoting and including them from the Holy Qur'an, the noble Prophet's hadith, poetry, and proverbs, and how they based the rules on them to facilitate and facilitate grammar through the commentators of the alphiat, so these alphiat were the field of study, and the focus of research , In the last section of the word sections (letters), the research included two topics;

The first topic: Separation of the saying in the letters, and the second topic: His right was the working letters of a work that is

not (what, not that precludes the gender), and the letters similar to the verb (that, (if-if)), as well as the conjunctions / .hamzat al-Wasl

المبحث الأول: (الحروف)

هذا هو القسم الأخير من أقسام الكلمة في اللغة العربية ألا وهو الحرف فيحدّه ابن الورّاق (ت:381هـ) بأنّه "ما دلّ على معنى في غيره" ⁽¹⁾ ويقصد بغيره إما اسم أو فعل، وليس للحرف معنى في نفسه ، إذ يقول الرّمانى (ت:384هـ): "الحَرْفُ كلمة تدل على معنى إلّا مَعَ غَيْرِهَا مِمَّا مَعْنَاهَا فِي غَيْرِهَا" ⁽²⁾ , وتعددت معاني لفظ (الحرف) فقليل أنّه سُمي بذلك، لأنّه طرف في الكلام، وفضلة والحرف في اللغة؛ هو إما "الطَّرْف" ومنه قولهم: حرف الجبل، أي: طرفه أعلاه المحدد، أو هو "الوجه الواحد" ومنه قوله تعالى: {وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ} (الحج:11) أي: على وجه واحد؛ وهو أن يعبدّه على السَّراء دون الضَّراء، فإن قيل: إن الحرف قد يقع حشواً، نحو: مررت بزید، فليست الباء في هذا بطرف! فالجواب أن الحرف طرف في المعنى، لأنّه لا يكون عمدة، وإن كان متوسطاً، قد يرد الحرف الواحد لعدة معانٍ والأصل أن يوضع لمعنى واحد و يتوسّع فيه، فيستعمل في غيره، و الظاهر أنّه إنما سُمي حرفاً، لأنّه طرف في الكلام كما تقدّم، وأما قوله تعالى فهو راجع إلى هذا المعنى، لأن الشّاك كأنه على طرف من الاعتقاد، وناحية منه، وإلى ذلك ترجع معاني الحروف كلها كقولهم للنّاقة الضّامرة الصّلبة: حرف، تشبيهاً لها بحرف السّيف، وقيل: هي الضّخمة، تشبيهاً لها بحرف الجبل وكان الأصمعي يقول: الحرف: النّاقة المهزولة ⁽³⁾ .

و تعد الحروف هي الروابط ما بين الأسماء والأفعال بأزمانها المختلفة، وهي لا تدل على أي معنى إلا إذا جاءت في سياق الكلام و كلها مبنية، ويقال لها: حروف المعاني كما يقال لحروف الهجاء: حروف المباني إذ تقسم قسمين (4)؛

حروف المباني: هي الحروف الهجائية التي تتكون منها كلمات اللغة العربية وعددها ثمانية وعشرون حرفاً وقيل أن عددها تسعة وعشرون حرفاً إذ عُدَّت الهمزة حرفاً وهي على الترتيب: ا، ب، ت، ث، ج، ح، خ، د، ذ، ر، ز، س، ش، ص، ض، ط، ظ، ع، غ، ف، ق، ك، ل، م، ن، و، هـ، ي (5) .

و حروف المعاني: وُسِّمَتْ تلك الحروف بهذا الاسم لأنها تُقيد معنى جديداً يجلبه معه، و هي تربط الكلمات من الأفعال والأسماء بعضها ببعض في الجملة الواحدة كي يكتمل المعنى، و قيل لعل الكوفيين باختيارهم دلالة الحرف تقتصر على تسميته بـ "الأداة" و الحروف قد تكون (6) ؛

خاصة بالأفعال: كحروف النصب والجزم والمصدر والشرط والتّحضيض والاستقبال والنّفي والرّدع والتّوقع نحو قوله تعالى: {لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ} (الاخلاص:3) فلم أداة جزم دخلت على الفعل المضارع فجزمته.

و خاصة بالأسماء: كحروف النّفي والجر والاستثناء والتّقصيل والنّداء والمشبّهة بالفعل والمفاجأة والتّنبية نحو قوله تعالى: {أَقْرَبُ أَمْ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ} (الانبياء:109) فقد أفادت أم المعادلة دلالة التّسوية .

وهناك حروف مشتركة بين الأفعال والأسماء: كحروف العطف والتّفسير والنّفي والجواب والاستفهام والاستفتاح، وكلاهما لتوكيد معنى موجود، مثل: "ما" التي قيل انها زائدة، وكذا "الباء"، و "من" وغيرهما ، و أحرف الجواب: لا ونعم وبلى وإي وأجل ونحو: نعم، نعم، أو: لا. لا ... أو غيرهما من الحروف المكررة لإفادة توكيد المعنى

القائم، والذين يعتبرون التّوكيد معنى - على الرّغم من أنّه ليس جديداً يدخلون هذا النّوع في حروف المعاني، أمّا غيرهم فلا يدخله فيها، وهذا هو المشهور (7) .

وهذه الحروف في جملتها تتوزع إلى زمر، لكل منها دلالة على وفق سياق الجملة و على النّحو الاتي:

أحرف التّقي: لم ولما ولن وما ولا ولات وإن.

أحرف الشّرط: إن وإذما ولو ولولا ولوما وأما.

أحرف التّحضيض: ألاّ وألاً وهلاً ولولا ولوما.

أحرف الاستقبال: السّين وسوف وأن وإن ولن وهل.

أحرف التّنبية: ألاّ وأما وها و يا.

الأحرف المصدريّة: أن وأن وكي ولو ومّا.

ومن ذلك حروف الجر والعطف والنّداء ونواصب المضارع وجوازمه، وتنقسم الحروف على عاملة كإن وأخواتها، وغير عاملة كأحرف الجواب، إذاً حروف الرّبط بنوعها تخالف مخالفة تامة حروف المباني في المدلول والأثر وقد ذكر بعض النّحويين أن جملة حروف المعاني ثلاثة وسبعون حرفاً، وذكر بعضهم نيفاً وتسعين حرفاً وتنقسم على خمسة أقسام؛ أحادية، وثنائية، وثلاثية، ورباعية، وخماسية وكل منها يؤدي معنى يفهم من سياق الجملة (8) .

"الأحادية" فتلاثة عشر وهي: الهمزة والألف والباء والتّاء والسّين والفاء والكاف واللام والميم والنّون والهاء والواو والياء ، نحو قوله تعالى: {وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ} (يس:10)، فالهمزة جاءت هنا للتّسوية(9).

و "الثنائية" فسته وعشرون وهي؛ أو إذ وأل وأم وأن وإن وأو وأي وإي وبل وعن وفي وقد وكى ولا ولم ولن ولو وما ومذ ومنّ وما وهل ووا ويا والنون الثقيلة، نحو قوله تعالى: {وَيَسْتَنْبِئُونَكَ أَحَقُّ هُوَ قُلٌّ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ} (يونس: 53) فاي جاءت هنا للجواب وسُبقت بأداة استفهام⁽¹⁰⁾.

"الثلاثية" فخمسة وعشرون وهي آي وأجل وإذا وإذن وألا وإلى وأما وإنّ وأنّ وأيا وبلى وثم وجلّ وجبّر وخلا وربّ وسوف وعدا وعَلَّ وعلى ولاتّ وليت ومنذ ونعم وهيا، نحو قوله تعالى: {إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ} (البقرة: 20) فإن للتوكيد⁽¹¹⁾.

"الرّباعية" فخمسة عشر وهي إذما وألاً وإلاً وأماً وإمّا وحاشا وحتى وكأن وكلا ولكنّ ولعلّ ولما ولولا ولوما وهلاً، نحو قوله تعالى: {إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِراً وَإِمَّا كَفُوراً} (الانسان: 3) فإما تفصيلية.

"الخماسية" فلم يأت منها إلا لكن وهي للاستدراك نحو: الرّجل عالم لكنه جبان، والاستدراك رفع وهم نشأ من الكلام السابق، وقد تخفف فتهمل وجوباً نحو قوله تعالى: {فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ} (الانفال: 17)⁽¹²⁾.

"ووجب أن يكون الحرف عاملاً في كل ما دل على معنى فيه، لأن الألفاظ تابعة للمعاني، فكما تشبث الحرف بما دخل عليه معنى، وجب أن يتشبث به لفظاً، وذلك هو العمل، فأصل كل حرف أن يكون عاملاً، فإذا وجدت حرفاً غير عامل فسيبك أن تسأل"⁽¹³⁾، وخلاصة القول يتميز الحرف بخلوه من علامات الاسم والفعل⁽¹⁴⁾، على أن درستنا في هذا البحث ستقتصر إن شاء الله تعالى على دراسة الحروف العاملة فقط .

المبحث الثاني:

أ_ الحروف العاملة عمل ليس:

ذكر أهل اللغة أن "ليس" فعل ماض ناقص يفيد معنى النّفي، ويدخل على الجملة الاسمية فيرفع المبتدأ أسماً له، وينصب الخبر خبراً له، و لم يدخلها التّصرف؛ لأنها أشبهت "ما" بأنها تنفي الحال ؛ ولهذا تجري "ما" مجرى "ليس" في لغة أهل الحجاز، وأما قولهم: إنها لا تدل على المصدر، ولو كانت فعلاً؛ لدلت على المصدر، وهذا إنما يكون في الأفعال الحقيقية، وليس فعل غير حقيقي، فقد علمنا بمقتضى الدّليلين، على أنهم قد جبروا هذا الكسر، وألزموها الخبر عوضاً عن دلالتها على المصدر، وإذا وجد الجبر بلزوم الخبر عوضاً عن المصدر كان في حكم الموجود الثّابت، وقد عرفت العربية أربعة حروف تقييد معنى النّفي أيضاً وتعمل عمل ليس فترفع المبتدأ أسماً لها وتتصب الخبر خبراً لها، وهي (15) :

ما - لا - لات - إن.

1 - ما:

قال سيبويه: "هذا باب ما أُجري مجرى ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز، ثم يصير إلى أصله، وذلك الحرف هو ما، تقول: ما عبد الله أخاك، ما زيد منطلقاً. وأما بنو تميم فيجرونها مجرى أما وهل، وهو القياس لأنه بفعل كليس، ولا يكون فيه إضمار، وأما أهل الحجاز فيشبهونها بليس، إذ كان معناها كمعناها" (16) ففي قوله عز وجل: {مَا هَذَا بَشَرًا} (يوسف: 31) بنصب الخبر في لغة أهل الحجاز، وبنو تميم يرفعونه إلا من عرف كيف هو في المصحف وذهب الكوفيون إلى أن (بشراً) خبر منصوب بحذف حرف الجر وهذا فاسد؛ لأن حذف حرف الجر لا يوجب النّصب؛ لأنه لو كان حذف حرف الجر يوجب النّصب؛ لكان ينبغي أن يكون ذلك في كل موضع، ولا خلاف أن كثيراً من الأسماء يحذف منها حرف الجر ولا تتنصب بحذفه؛ كقوله تَعَالَى: {وَكَفَى بِاللّهِ وَلِيًّا وَكَفَى بِاللّهِ نَصِيرًا} (النّساء: 45)، ولو حذف حرف الجر؛ لكان: وكفى الله ولياً، وكفى الله نصيراً بالرفع (17) ، بعد ما اختلفت اللهجات القديمة في الحالة

الإعرابية للاسم الثاني بعد "ما" النافية، فلهجة الحجاز جعلت الاسم الثاني بعد "ما" الحجازية وهو خبرها منصوباً، فعملت "ما" عمل "ليس" لأنها أشبهت "ليس" من وجهين⁽¹⁸⁾ ؛

الأول: أن "ما" تنفي الحال مثل ليس، والثاني دخول الباء في خبرها، كما تدخل في خبر "ليس" نحو: ما زيد بقائم، فأقترن خبرها بالباء لوجهين؛ أحدهما: أنها أدخلت توكيداً للنفي، والآخر: أن يُقدَّر أنها جواب لمن قال: إن زيدا لقائم فأدخلت الباء في خبرها؛ لتكون بإزاء اللام في خبر إن، و في هذا المقام نلاحظ أن لهجة الحجاز تتفق مع العربية الفصحى و هي مطردة في الشعر الجاهلي والقرآن وبها نزل القرآن الكريم ، أما لهجة تميم فلا تمثل العربية الفصحى في كل مظاهرها⁽¹⁹⁾ ؛ لأنها لا تعمل شيئاً فيبقى الاسم الثاني مرفوعاً وسبب عدم أعمالها عندهم؛ أن الحرف إنما يعمل إذا كان مختصاً بالاسم كحرف الجر، أو بالفعل كحرف الجزم و إذا كان يدخل على الاسم والفعل لم يعمل كحروف العطف، و "ما" تدخل على الاسم والفعل، نحو: "ما زيد قائم، وما يقوم زيد" فتدخل عليهما، فلما كانت غير مختصة؛ وجب أن تكون غير عاملة⁽²⁰⁾

و لكي تعمل (ما النافية) عمل ليس يجب أن يتوفّر فيها أربعة شروط هي⁽²¹⁾ ؛

-ألا يتقدّم خبرها على أسمها، نحو: ما مُسيءٌ من أعتب.

-والشّروط الثاني: ألا يتقدّم معمول خبرها على أسمها، فإن تقدّم بطل عملها، نحو: ما أمر الله أنا عاصٍ، ولكن إن كان معمول الخبر ظرفاً أو اسماً مجروراً بحرف الجر فعندها يجوز، نحو: ما عندي أنت مُقيماً، وكذلك: ما بك أنا منتصراً، ويجوز أن يتوسّط معمول الخبر بين أسمها وخبرها.

-والشّروط الثّالث: هو ألاّ تُزاد بعدها إن، فإنّ زيدت فقد بطل عملها، كما في هذا البيت من البسيط و لم يُعرف قائله:

بني غُدانة ما إن أنتم ذهبٌ ولا صريفٌ ولكن أنتم الخزفُ (22)

-الشّروط الرّابع: ألاّ ينتقض نفيها بإلّا، فإنّ أنتقض فقد بطل عملها، كقوله تعالى: {وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ} (ال عمران: 144) وإذا كانت ما لا تعمل إلّا في المنفي ولا تعمل في الموجب فإنّه يجب رفع ما يأتي بعد بل ولكن، نحو: ما سعيد كسولاً، بل مجتهدٌ وما خليلٌ مسافراً، ولكن مقيمٌ. قال ابن معطي:

(516) في لغة أهل الحجاز إن لم يبطل	النّفي منها و إذا لم يجعل
(517) خبرها مقدّماً على أسمها	حينئذ تزيلها عن حكمها
(518) يشهد للحجاز في لغاتهم	مقالة ما هنّ أمهاتهم
(519) و من عدا أهل الحجاز رفعوا	خبر ما إلا الذين سمعوا
(520) النّصب في القرآن فيما ذكرنا	و منه في يوسف هذا بشراً (23)

شاهده أنه اقتبس من قوله تعالى: {مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ} (المجادلة: 2) ، و أشار بذلك ابن معطي بقوله: فيما ذكر يعني بما ذكره من قوله تعالى ،أما قوله ومنه "في يوسف" أي في سورة يوسف وقوله "هَذَا بَشَرًا " اقتبسه من قوله تعالى: {وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا} (يوسف: 31) يوجب الاشتراك في الحكم ويؤكدّه أجماع القراء على لغة أهل الحجاز بالنّصب ولم يقرأ على لغة بني تميم إلا شاذ ونقل عن عاصم "أمهاتهم" بالرفع، وقوله: "يشهد للحجاز في لغاتهم" فيريد به السّماع المذكور وهو أنهم قرأوا "امهاتهم" بكسر التّاء، لان الكسر في جمع المؤنث علامة النّصب والجر، فيتعين النّصب هنا، والجر منتف لعدم عامله، و قوله: "ومن عدا أهل الحجاز رفعوا خبر ما" يريد هنا "بني

تميم" إما قوله: "الا الذين سمعوا استثناء من الواو" في قوله "رفعوا" والمعنى: أن بني تميم لما ورد النصب في القرآن تابعوه في القراءة ولم يقرؤوا بالرفع على لغتهم، بل قرأوا بالنصب وقول سيبويه وبني تميم يرفعون إلا من درى كيف هي في المصحف، يؤذن بأن لكل أحد أن يقرأ على حسب لغته، وذلك لا يجوز الا مع التوقيف⁽²⁴⁾.

2 - لا النافية للجنس

قال سيبويه في باب: " ما جرى على موضع المنفي لا على الحرف الذي عمل في المنفي"⁽²⁵⁾ من المعلوم أن الحرف (لا) يكون عاملاً وغير عامل، ويقسم على ثلاثة أقسام؛ لا النافية، ولا الناهية، ولا الزائدة، فأما (لا النافية) فلها ثلاثة أقسام:⁽²⁶⁾

الأول: العاملة عمل إن، هي إحدى حروف النفي التي يمكنها أن تدخل على الجملة الإسمية وتقوم عند ذلك بنفس العمل الذي تقوم به إن وأخواتها، حيث تدخل على الجملة الإسمية فتنبض المبتدأ فيسمى أسمها، وترفع الخبر فيسمى خبرها، نحو: لا طالب علم كسول، ورغم ذلك لا تدخل لا النافية للجنس في مجموعة إن وأخواتها، بل تبقى مستقلة بنفسها وذلك لأنها لا تعمل عمل إن وأخواتها إلا بشروط؛ أن يكون معمولها نكرتين، وأن لا يتقدم الخبر على الاسم، وألا يدخل عليها حرف جر، فإن فقد الشرطان الأولان بطل عملها ووجب تكرارها نحو: لا في الصلاة حركة ولا حديث، وإن دخل عليها حرف جر بطل عملها نحو: أتيت بلا زاد، ولا تعمل إلا في النكرة، فإن كان مفرداً بني معها على الفتح، تشبيهاً ب خمسة عشر، نحو "لا ريب فيه" وذهب الزجاج والسيرافي(ت:368هـ)، إلى أن فتحته فتحة إعراب، وأن تنوينه حذف تخفيفاً وهو ضعيف وإن كان مضافاً أو شبيهاً به نصب ولم يبين، لئلا يلزم تركيب أكثر من شيئين نحو: لا طالب علم محروم، ولا خيراً من زيد حاضر، وذكر الشلوبين أنه لا خلاف في أن الخبر مرفوع ب لا، عند عدم تركيبها مع أسمها وأما إذا بني الاسم معها فمذهب سيبويه أن الخبر مرفوع، بما كان مرفوعاً به قبل التركيب، ولا وأسمها في

موضع رفع بالابتداء، وذهب الأخفش، وكثير من النّحويين، إلى أنها رفعت الخبر، مع التّركيب، كما ترفعه مع عدم التّركيب، أن الأصل في الحروف، التي تدخل على الاسم تارة، وعلى الفعل تارة أخرى أنها لا تعمل، ولا النّافية من هذا القبيل، فكان حقّها ألا تعمل و لما قصد بها التّصيص على العموم اختصت بالاسم فعملت عمل إن لمشايتها لها في التّوكيد؛ فإن لا لتوكيد النّفي وإن لتوكيد الإثبات، لأن قصد الاستغراق، على سبيل التّصيص، يستلزم وجود "من" لفظاً، أو معنى، ولا يليق ذلك إلا بالأسماء النّكرات فوجب لـ "لا" عند ذلك القصد عمل فيما يليها⁽²⁷⁾.

الثّاني: النّافية غير العاملة ولها ثلاثة أنواع: عاطفة، وجوابية، وغيرهما.

فالعاطفة: تشرك في الإعراب، دون المعنى، وتعطف بعد الإيجاب، نحو: يقوم زيد لا عمرو، وبعد الأمر نحو: أضرب زيداً لا عمراً، وبعد النّداء نحو: يا زيد لا عمرو.

و نص سيبويه على أن العطف بـ "لا" على منادى ليس من كلام العرب، ولا يعطف بها بعد نفي، ولا نهي والمعطوف بـ "لا" إما مفرد، وإما جملة لها محل من الإعراب، نحو: زيد يقوم لا يقعد، قال بعض النّحويين: ولا يعطف بها فعل ماض على ماض، لئلا يلتبس الخبر بالطلب؛ فلا تقول: قام زيد لا قعد، وأجازه بعضهم إذا قرنت به قرينة تدل على أنه إخبار لا دعاء ومنع قوم العطف بـ "لا" على معمول فعل ماض نحو: قام زيد لا عمرو والصّحيح جوازه⁽²⁸⁾، قال امرؤ القيس:

كأن دثراً حلقت، بلبونه عقاب تنوفى، لا عقاب القواعل⁽²⁹⁾

وإذا وقع بعد لا جملة ليس لها محل من الإعراب لم تكن عاطفة؛ ولذلك يجب تكرارها في نحو: زيد قائم لا عمرو قائم ولا بشر، لأن الجملة مستأنفة، ولذلك يجوز الابتداء بها .

الثالث: العاملة عمل ليس تعددت أراء علماء النحو في إعمال لا عمل ليس منهم من منع عملها كالأخفش(ت:177هـ) والمبرد ومنهم من أجراها مجرى ليس وهو الزجاج وذلك في رفع الاسم، ولا تعمل في الخبر شيئاً، ولا تعمل إلا في النكرة⁽³⁰⁾، كما في بيت لم يُعرف قائله:

تعز، فلا شيء، على الأرض باقيا ولا وزر، مما قضى الله، واقيا⁽³¹⁾

وقد أجاز ابن جني إعمال لا عمل ليس في المعرفة و وافقه أبن مالك وذكره ابن الشجري، في قول النابغة الجعدي:

وحلت سواد القلب، لا أنا باغياً سواها، ولا في حبها متراخيا⁽³²⁾

البيت محتمل للتأويل، وقد قاس عليه المتنبي في قوله:

إذا الجود لم يرزق خلاصاً من الأذى فلا الحمد مكسوباً، ولا المال باقياً⁽³³⁾

عمل لا النافية للجنس:

و لإعمالها أربعة شروط⁽³⁴⁾ ؛

أن يتقدّم أسمها ، وأن لا يفترن خبرها بإلا ، وأن يكون أسمها وخبرها نكرتين، وأن يكون ذلك في الشعر لا في النثر ولهذا غلط المتنبي،

أن لا تنصب النكرة بغير تنوين ما دامت تليها وتبنى معها على الفتح ك خمسة عشر نحو: لا رجل في الدار، ولا غلام لك، فإن فصلت بينهما بطل عملها نحو: لا لك غلام ولا عندك جارية، فإن عطفت وكررت لا جازت فيه عدة أوجه نحو: لا حول ولا قوة

إِلَّا بِاللّهِ وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: {لَا بَيْعَ فِيهِ وَلَا خِلَالَ} (إبراهيم: 31) ويجوز: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللّهِ، وَيَجُوزُ: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللّهِ، فَإِنْ وَصَفَ اسْمٌ لَا كَانَ فِيهِ ثَلَاثَةُ أَوْجِهٍ النَّصْبُ بِالتَّنْوِينِ نَحْوُ: لَا رَجُلَ ظَرِيفًا عِنْدَكَ وَبِغَيْرِ التَّنْوِينِ نَحْوُ: لَا رَجُلَ ظَرِيفٍ عِنْدَكَ وَالرَّفْعُ بِالتَّنْوِينِ لَا غَيْرَ نَحْوُ: لَا غَلَامَ ظَرِيفٌ عِنْدَكَ، وَيَتَنَوَّنُ بِالنُّونِ نَحْوُ: لَا غَلَامِينَ لَكَ وَلَا جَارِيَتَيْنِ عِنْدَكَ، وَ لَا رَجُلًا أَفْضَلُ مِنْكَ، تَرْفَعُ أَفْضَلَ لِأَنَّهُ خَيْرٌ لَا كَمَا يَرْتَفِعُ خَيْرٌ إِنْ، قَالَ ابْنُ مَعْطِي:

(564) وَ قَدْ تَقُولُ: لَا أَبَا لَعَمْرُو وَ لَا يَدِي لَهُ بَدَفَعِ الشَّرُّ
(565) وَ اللَّامُ مُقَحَّمٌ كَأَن لَّمْ يَثْبُت وَ مِثْلُهُ: يَا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ الَّتِي (35)

شاهده أنه ضمّن "لا أبا لك" وهي التي ذكرها في الكتاب وعليها قوله:

يَا تَيْمٌ تَيْمٌ عَدِيٍّ لَا أَبَا لَكُمْ لَا يُلْقِيَنَّكُمْ فِي سَوْءَةٍ عُمَرُ (36)

إذ استشهد به النّاظم للتّدليل على أن الاسم المنفي مضاف إلى المجرور بدليل ثبوت الالف: وهي لا تعود الا في الإضافة , ولما كانت لا النافية للجنس لا تعمل إلا في النكرات , أتوا باللام فاصلة لتأكيد الإضافة لأنها تمنع من الإضافة لفظاً فلا يتعرف المضاف في اللفظ , وفيه شاهد آخر وهو تكرار "تيم" حيث أقحمت بين تيم الأولى وبين ما أضيف إليه والتقدير: يا تيم عدى تيمها فحذف الضمير من تيمها وقدم تيماً فأتصل بعدى فوجب له النّصب (37) , وأما وجه الاعتداد بها فلأنها يبطل عمل لا لامتناع عملها في المعارف من غير تأويل, وقد شبه هذه اللام في كونها زائدة لتأكيد الإضافة وأنها في تقدير العدم في تضمين ابن معطي من قول سعد بن مالك من المجزوء الكامل:

يَا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ الَّتِي وَضَعْتَ أَرَاهُطَ فَاسْتَرَا حُوا (38)

و الشّاهد في قوله "يا بؤس للحرب" إذ جاءت اللام مقحمة بين المضاف والمضاف اليه وذلك لتأكيد الإضافة، وكذلك لفظ "أراهط" فقد اختلف فيه النّحويون فزعم قوم أنه جمع أراهط الذي هو جمع رهط على خلاف القياس (39) .

ب- الحروف المشبهة بالفعل

أن الحروف التي تعمل مثل عمل الفعل فترفع وتنصب هي خمسة أحرف وهي: إِنَّ وَلكن وليت ولعلَّ وكأَنَّ (40) , ومن أحكام هذه الحروف (41) :

أولاً: لا يجوز أن يتقدم خبرها على أسمها إلا إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً نحو: إن في نفسي حاجة، وإن لديك لفطانة.

ثانياً: قد تلحقها ما الكافة فتعزلها عن العمل ويبتدأ بعدها الكلام نحو قوله تعالى: { أَنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهٌ وَاحِدٌ } (الكهف:110) ومنهم من يجعل ما مزيدة ويعملها إلا أن الأعمال في كأنما ولعلما وليتما أكثر منه في إنَّما و أنما ولكنما (42) .

ثالثاً: إذا خففت لكن بطل علمها وأعربت حرف استدراك نحو: محمود عالم لكن أخوه جاهل.

رابعاً: إن وكان تخففان ويبقى عملهما ويكون أسمها ضمير الشّأن محذوفاً نحو: علم أن سيكون منكم مرضى، وكان لم يغن بالأمس والتقدير: علم أنه أي الحال والشّأن سيكون منكم.

1- أن

حرف توكيد وهي موصلة للقسم لأنك لا تقول: والله زيد منطلق، فإن أدخلت "إن" اتصلت بالقسم فقلت: والله إن زيدا منطلق، وإذا خففت فهي كذلك، إلا أن لام

التّوكيد تلزمها عوضاً لما ذهب منها فنقول: إنّ زيّداً لقائم، ولا بدّ من اللام إذا خففت كأنهم جعلوها عوضاً و لئلا تلتبس بالنفي⁽⁴³⁾ ، وفي هذا الموضع قال ابن معطي:

- (543) وَ أُلْغِيَتْ فِي نَحْو: إِنْ كُلُّ لَمَّا
(544) كَانَمَا وَ لَيْتَمَا الْمَكْفُوفَةُ
(545) مِنَ الثَّقِيلَةِ فَأَوْجِبَ لَامًا
(546) نَحْو: وَ إِنْ كَادُوا لَيَفْتُنُونَكَ
كَمَثَلِ مَا تُلْغَى إِذَا كُفِّتَ بِمَا
وَ حَيْثُ أُلْغِيَتْ إِنْ الْخَفِيفَةُ
تَجَعْلُ وَاجِباً بِهَا الْكَلَامَ
وَ هَكَذَا لَامٌ لَيَذْلُقُونَكَ⁽⁴⁴⁾

شاهده أنه أقتبس من قوله تعالى: { وَإِنْ كُلًّا لَمَّا لَيُؤْفِقِيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالُهُمْ } إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ {هود: 111} فلا تخلو إما أن يدخل على أسم أو فعل، فإن دخلت على أسم جاز فيها الإعمال والإلغاء فإن أعملت لم تحتج إلى اللام الفارقة بينها وبين النافية لحصول الفرق بظهور العمل إلا إنه جاء في قوله تعالى إعمالها على قراءة النصب ، والتخفيف مع دخول اللام في خبرها، كأنهم ألزموها اللام في الخبر، إما ليكون في العمل وعدمه هي طريقة واحدة، أو لأن من الاسماء ما لا يظهر فيه العمل نحو: أن سعدى لذهبة فتحتاج إلى اللام فأجروا الباقي مجراه ، وإن لم تعمل فلا بد من اللام للفرق بينها وبين النافية ؛ فلو قلنا: إن زيد قائم كانت نافية، وإذا قلنا: إن زيد لقائم، كانت مخففة كما في ما أقتبسه من قوله تعالى: { إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ } (الطارق: 4) ، {وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ} (يس: 32)، أمّا إذا دخلت على الفعل فالبصريون لا يجيزون أن يكون ذلك الفعل إلا مما يدخل على المبتدأ والخبر، لأن الأصل فيها أن تدخل عليهما؛ فغذا فاتها ذلك دخلت على ما يقتضيهما مثل الذي أقتبسه من قوله تعالى: {وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتُنُونَكَ عَنِ الَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ لِتَفْتَرِيَ عَلَيْنَا غَيْرَهُ} وَإِذَا لَا تَأْخُذُوكَ حَلِيلًا { (الاسراء: 73) وقد أشار إليه المصنف لأن كادَ من أفعال المقاربة المشبهة بكان وكذا قوله: وهكذا لام ليزلقونكا فإنه أقتبسه

من قوله تعالى: {وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ} (القلم: 51) فاللام الفارقة لازمة أيضاً وقد أشار إليها بقوله: ليزلقونك (45) .

و في فتح همزة أن قال السيوطي:

و أفتح في موضع رفع الفعل أو نصب أو الجر و بعد ما ولو
لولا وحتى لا للابتداء أمـ رديف حقاً وكذا لا جرمـ (46)

شاهده أنه أقتبس من قوله تعالى: {لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ وَأَنَّهُمْ مُّفْرَطُونَ} (النحل: 62) وهي في هذه المواضع كلها مؤولة مع معموليها بمصدر مفرد مأخوذ من لفظ خبرها أن كان مشتقاً نحو: بلغني أنك منطلق؛ أي انطلقك، ومن الاستقرار إن كان ظرفاً، أو مجروراً (47) .

2- أن , كأن

هي أحرف تختص بالدخول على الجمل الإسمية المؤلفة من المبتدأ والخبر فتتصب المبتدأ ويسمى أسمها، ويبقى الخبر مرفوعاً ويسمى خبرها و قد تأتي أخبارها إما مفردة أو جملة فعلية أو جملة أسمية أو شبه جملة (48) .

فأن: تفيد التوكيد نحو: علمت أن الصدق ينجي صاحبه، و "أن" المفتوحة الألف عملها كعمل "إن" المكسورة الألف، إلا أن الموضع الذي تقع فيه المكسورة خلاف الموضع الذي تقع فيه المفتوحة وهي مع ما بعدها بمنزلة المصدر، نحو: قد علمت أن زيداً منطلق، فهو بمنزلة قولك: علمت انطلاق زيد، وعرفت أن زيداً قائم، كقولك: عرفت قيام زيد (49) .

و كأنّ: تقيّد التشبيه نحو: كأنّ الأزهار نجومّ، وتخفف "كأنّ" فيبقى إعمالها، لكن يجوز ثبوت أسمها ويجوز حذفه، والغالب أن يكون ضمير الشأن، وقد يكون لغيره وإذا كان أسمه ضمير الشأن، وجب أن يكون خبرها جملة؛ لأن ضمير الشأن، لا بد له من جملة بعده تفسره ويجوز إفراد خبرها نحو: قول رؤية من مشطور الرّجز:

كأنّ وريديه رشاء خُلب (50)

وهذه الكاف إنّما هي مضافة إلى أن، فلمّا اضطررت إلى التّخفيف فلم تضمر لم يغيّر ذلك أن تتصب بها، كما أنّك قد تحذف من الفعل فلا يتغير عن عمله، فكأن: حرف مشبه بالفعل مخفف من "كأنّ" المثقلة، وريديه: أسمها منصوب وعلامة نصبه الياء؛ لأنه مثنى، والهاء: مضاف إليه، رشاء: خبر كأن مرفوع⁽⁵¹⁾. قال ابن معطي:

(547) كَـذَاكَ أَنْ وَ كَأَنَّ خُفِّا في الشّعر وَ القرآن ذَاكَ عُرِّفا
(548) نَحْو: كَأَنَّ لَمْ تَغْن أَنْ لَا يَرْجِعْ أَنْ هَالِكٌ فِي الشّعر أَيْضاً يُسْمَعُ⁽⁵²⁾

أن إعمالها في الظاهر مخففة قليل وأما إلغاؤها فلا تخلو إما أن تليها الجملة الإسمية أو الفعلية و شاهده في الفعلية أنّه أقتبس من قوله تعالى: {كَأَنَّ لَمْ تَغْن بِالْأَمْسِ} (يونس: 24) والتقدير: كأنها لم تغن بالأمس، ف "لم تغن" في محل رفع خبر كأن وأسمها ضمير الشأن⁽⁵³⁾، فإن وليتها الإسمية لم تحتج إلى اللام الفارقة كما احتاجت إليها المكسورة وكذلك قال في المكسورة، فأوجب لاماً دون المفتوحة لأن المفتوحة لا تكون نافية، والجملة الإسمية بعدها في محل خبرها، وأسمها محذوف

لفظاً مراد معنى وهو ضمير الشأن لأنها لما لم تكن إلا معموله زال معنى الجملة إلى الأفراد فلم يبق للابتداء وجه ومثله ما ضمّنه من قول الشاعر:

في فتية كسُيوف الهند قد علّموا أن هالك كل من يحفى وينتعل⁽⁵⁴⁾

والقائل الأعشى وهو من معلقته من البسيط وقبله:

وقد غدوت إلى الحائوت يتبعني شاول مشل شلؤل شلشل شؤل⁽⁵⁵⁾

الشاهد في قوله: "أن هالك" فقد خففت أن مع حذف الاسم والتقدير: أنه هالك، ومعنى البيت أن يريد الشاعر القول بأنه غدا إلى بيت الخمار معه غلام يشوي اللحم خفيف في عمله، في فتية كريمة يهينون ما لهم في اللذات إذ هم على ثقة أنهم ميتون فهم يبادرون اللذات قبل أن يحترمهم الأجل⁽⁵⁶⁾.

الحواشي

(1) علل النحوي - محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (ت: 381هـ) - تحقيق:

محمود جاسم محمد الدرويش - مكتبة الرشد - الرياض / السعودية - ط1، 1420 هـ -

1999م، 142/1.

(2) رسالة منازل الحروف - علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرّماني المعتزلي

(ت: 384هـ) - تحقيق: إبراهيم السّامرائي - دار الفكر - عمان - (د.ت) - 67/1.

(3) ينظر: الجنى الدّاني في حروف المعاني- أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم المرادي المصري المالكي (ت: 749هـ)- تحقيق: د فخر الدين قباوة -الأستاذ محمد نديم فاضل- دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان- ط1، 1413 هـ - 1992 م - 23/1-25.

(4) ينظر: الاصول في النّحو- أبو بكر محمد بن السّري بن سهل النّحوي المعروف بابن السّراج (ت: 316هـ)- تحقيق عبد الحسين الفتلي - مؤسسة الرّسالة- لبنان - بيروت- (د.ت)- 40/1، نتائج الفكر في النّحو- أبو القاسم عبد الرّحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (ت: 581هـ) - دار الكتب العلمية - بيروت - ط1- 1412 - 1992 م - 59/1، اللباب في قواعد اللغة- محمد علي السّراج- مراجعة: خير الدين شمسي باشا- دار الفكر - دمشق- ط1، 1403 هـ - 1983 م - 114/1، فتح رب البرية في شرح نظم الأجرومية (نظم الأجرومية لمحمد بن أبّ القلاوي الشنقيطي)- أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي- مكتبة الأسد، مكة المكرمة- ط1، 1431 هـ - 2010 م - 38,37/1.

(5) ينظر: النّحو الوافي- عباس حسن (ت: 1398هـ) - دار المعارف - ط15 - (د. م) - (د. ت) 713/1.

(6) ينظر: الأصول في النّحو 42/1، المفصل في صناعة الإعراب-: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الرّمخشري جار الله (ت: 538هـ) - تحقيق د. علي بو ملحم - مكتبة الهلال - بيروت - ط1 - 1993- 379/1.

(7) ينظر: الجنى الدّاني في حروف المعاني 22/1، فتح رب البرية في شرح نظم الأجرومية 38/1.

(8) ينظر: اللباب في قواعد اللغة 114/1، الجنى الدّاني في حروف المعاني 29,28/1.

(9) ينظر: نتائج الفكر 60/1، الموجز في قواعد اللغة العربية- سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني (ت: 1417هـ)- دار الفكر - بيروت - لبنان- ط1- 1424 هـ - 2003 م - 388/1.

(10) ينظر: الموجز في قواعد اللغة العربية 390,389/1.

(11) ينظر: المصدر نفسه 392,391/1.

(12) ينظر: المصدر نفسه 394,393/1.

(13) نتائج الفكر في النّحو 59/1.

(14) ينظر: شرح الكافية الشّافية-- جمال الدّين ،محمد بن عبد الله، ابن مالك (ت: 672هـ) - تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي- جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التّراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية -مكة المكرمة - (د. ت)- ط1- 172/1، شرح قطر الندى وبل الصّدى- ابن هشام (ت: 761هـ) - تحقيق محمد محيي الدّين عبد الحميد - القاهرة - ط11 - 1383 م - 36/1، حاشية الصّبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك-

- أبو العرفان محمد بن علي الصّبان الشّافعي (ت: 1206هـ) - دار الكتب العلمية بيروت - لبنان - ط1 - 1417 هـ - 1997م - 64/1.
- (15) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك - ابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت : 769هـ) - تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد - دار التراث - القاهرة - دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السّحار وشركاه - ط20 - 1400 هـ - 1980 م - 312/1، التّطبيق النّحوي - الدكتور عبده الراجحي - مكتبة المعارف للنّشر والتّوزيع - 1420 (د. م) هـ 1999 م - 130/1.
- (16) الكتاب - عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء ، أبو بشر ، سيبويه (ت: 180هـ) - تحقيق عبد السّلام محمد هارون - مكتبة الخانجي - القاهرة - ط3 - 1408 هـ - 1988 م - 57/1.
- (17) ينظر: اللّمع في العربية - أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: 392هـ) . فائز فارس - دار الكتب الثّقافية - الكويت - (د.ت) - 40,39/1 ، الجنى الدّاني في حروف المعاني 210/1.
- (18) ينظر: أسرار العربية - عبد الرّحمن ، أبو البركات ، كمال الدّين الأنباري (ت: 577هـ) - دار الأرقم بن أبي الأرقم - ط1 - (د. م) - 1420هـ - 1999م - 120,119/1، علم اللغة العربية - د. محمود فهمي حجازي - دار غريب للطباعة والنّشر والتّوزيع - (د. ت) - (د. م) - 233/1 .
- (19) ينظر: علم اللغة العربية 59/1، الخصائص - (النّحو والصّرف) أبي الفتح عثمان بن جني (ت: 392هـ) - عالم الكتب - تحقيق محمد علي النّجار - بيروت - (د. ت) - 245,244/1
- (20) ينظر: أسرار العربية 120/1.
- (21) ينظر: الأصول في النّحو 92/1، شرح الكافية الشّافية 431,430/1، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك - عبد الله بن يوسف بن أحمد أبو محمد، جمال الدّين، ابن هشام (ت: 761هـ) - تحقيق: يوسف الشّيش محمد البقاعي - دار الفكر للطباعة والنّشر والتّوزيع - (د. م) - (د. ت) - 274-265/1.
- (22) شرح الكافية الشّافية 431/1، اللّحة في شرح الملحة - محمد بن حسن بن سباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصّائغ (ت: 720هـ) - تحقيق إبراهيم بن سالم الصّاعدي - عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية - ط1 - 1424هـ - 2004م - 588/2، شرح شذور الذهب - شمس الدّين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجوّجري (ت: 889هـ) - تحقيق: نواف بن جزاء الحارث - عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، السعودية - أصل الكتاب: رسالة ماجستير للمحقق - ط1 - 1423هـ - 2004م - 252/1.

(23) ألفية ابن معطي (الدّرة الألفية) - يحيى بن عبد المعطي بن عبد النّور الزّواوي المغربي (ت : 628هـ) - ضبطها وقدم لها سليمان إبراهيم البلّكي - دار الفضيلة - ط1 - القاهرة - 2010م - ص46.

(24) ينظر: الكتاب 59/1، المقتضب - أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت: 285هـ). تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة - عالم الكتب. - بيروت - (د.ت) - 188/14، رسالة منازل الحروف 36/1، شرح ألفية ابن معطي - علي موسى الشّوملي - مكتبة الخرنجي ط1 - (د. م) - 1405هـ - 1985م - 890,889/2.

(25) الكتاب 291/2.

(26) ينظر: الجنى الدّاني في حروف المعاني 290/1 .

(27) ينظر: الجنى الدّاني في حروف المعاني 291/1، اللّباب في قواعد اللغة 91/1، شرح قطر النّدى وبل الصّدى 166/1.

(28) ينظر: الجنى الدّاني في حروف المعاني 295,294/1.

(29) الخصائص 194/3، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك 349/3، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك - علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدّين الأشموني الشافعي (ت: 900هـ). دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - ط1 - 1419هـ - 1998م - 388/2.

(30) ينظر: المصدر نفسه 293,292/1، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك - أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت : 749هـ) - شرح وتحقيق عبد الرحمن علي سليمان ، أستاذ اللّغويات في جامعة الأزهر - دار الفكر العربي - ط1 - 1428هـ - 2008م - 544/1، شرح الكافية الشّافية 441/1، مغني اللبيب عن كتب الأعراب 316/1، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 315/1.

(31) اللّحة في شرح الملحّة 475/1، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك 510/1، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك 275/1.

(32) شرح الكافية الشّافية 441/1، مغني اللبيب عن كتب الأعراب - ابن هشام (ت: 761هـ) -

تحقيق د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله - دار الفكر - دمشق - ط6 - 1985م -

316/1، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 315/1.

(33) اللّباب في قواعد اللّغة 178/1، شرح شذور الذهب 257/1.

(34) ينظر: اللّمع في العربيّة 44-46.

(35) ألفية ابن معطي (الدّرة الألفية)، ص48.

(36) الكتاب 53/1، 205/2، المقتضب 229/4، الخصائص 346/1، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب - عبد القادر بن عمر البغدادي (ت: 1093هـ) - تحقيق وشرح: عبد السّلام

- محمد هارون - مكتبة الخانجي - القاهرة - ط4 - 1418 هـ - 1997 م - 298,264,261/2 - 107/4, 301.
- (37) ينظر: شرح ألفية ابن معطي 942,941/2.
- (38) الأصول في النحو 389/1, خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب 473,468,451,447/1.
- (39) ينظر: شرح ألفية ابن معطي 945,944/2.
- (40) ينظر: الاصول في النحو 229/1, المفصل في صناعة الإعراب 390, 389/1, شرح الرّضي على الكافية - رضي الدّين الأستراباذي - طبعة جديدة مصححة ومذيلة بتعليقات مفيدة - تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر الاستاذ بكلية اللغة العربية والدّراسات الاسلامية كلية اللغة العربية والدّراسات الإسلامية - 1398 هـ - 1978 م - (د. م) - جامعة قاريونس - 330/4 -
- (41) ينظر: اللباب في قواعد اللغة 90/1.
- (42) ينظر: المفصل في صناعة الإعراب 390/1.
- (43) ينظر: الأصول في النحو 229/1.
- (44) ألفية ابن معطي (الدّرة الألفية), ص47.
- (45) ينظر: شرح ألفية ابن معطي 918-915/2.
- (46) ألفية السيوطي - جلال الدّين السيوطي (ت: 911هـ) - دار احياء الكتب العربية - مصر - (د. ت) - ص21, 20.
- (47) ينظر: المطالع السعيدة - جلال الدّين السيوطي (ت: 911هـ) - تحقيق نبهان ياسين حسين - دار الرّسالة للطباعة - بغداد - 1977م - 311/1.
- (48) ينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك 296, 326/1.
- (49) ينظر: الأصول في النحو 238/1, شرح الرّضي على الكافية 370/4.
- (50) شرح أبيات سيبويه - يوسف بن أبي سعيد الحسن أبو محمد السّيرافي (ت: 385هـ) - تحقيق: الدّكتور محمد علي الرّيح هاشم - راجعه: طه عبد الرّؤوف سعد - مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنّشر والتّوزيع، القاهرة - مصر - 1394 هـ - 1974 م - 86/2.
- (51) ينظر: الكتاب 164/3, الأصول في النحو 238/1, أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك 362/1, ديوان الأعشى - ميمون بن قيس - تحقيق: الدّكتور محمد حسين - مكتبة الآداب - المطبعة النّمونجية - لبنان - بيروت - (د. ت) - 2/48.
- (52) ألفية ابن معطي (الدّرة الألفية), ص47.
- (53) ينظر: شرح ألفية ابن معطي 924/2.
- (54) ديوان الأعشى، 2/48.

- (55) الخصائص 2/443، 3/53، الشّعر والشّعراء - أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدّينوري (ت: 276هـ) - دار الحديث، القاهرة - 1423 هـ - 1/256، العقد الفريد - أبو عمر، شهاب الدّين أحمد بن محمد المعروف بأبن عبد ربه الأندلسي (ت: 328هـ) - دار الكتب العلمية - بيروت
- ط1، 1404 هـ - 6/27، الصّناعتين - أبو هلال الحسن بن عبد الله بن مهران العسكري (ت: نحو 395هـ) - تحقيق: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم - المكتبة العنصرية - بيروت - 1419 هـ - 1/335.
- (56) ينظر: شرح ألفية ابن معطي 2/921.